مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد
Management & Economics Research Journal
ISSN 2710-8856 (Online)
ISSN 2676-184X (Print)
مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 2 عدد 2 خاص (2020)، ص 117-137
Management & Economics Research Journal, Vol. 2 No.2 Special (2020), pp. 117-137

أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد-19

أحمد فايز الهرش [1]♦
أستاذ مساعد، جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية (تركيا)
✉ afayh0011@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2020-05-24 تاريخ القبول: 2020-06-09 تاريخ النشر: 2020-06-10

ملخص:
هدفت الدراسة إلى بيان أهم الآثار الاقتصادية لأزمة الإغلاق الكبير بسبب فايروس كورونا كوفيد-19، كذلك هدفت إلى إبراز الاستراتيجيات الصحية والإدارية التي اتبعتها الدول للتعامل مع مرض فايروس كورونا كوفيد-19، وسعت الدراسة إلى معرفة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول للتعامل مع الأزمة الاقتصادية.
واتبع الباحث المنهج الاستقرائي بالاطلاع على أكبر قدر ممكن من التقارير والإحصاءات والبيانات الدولية حول عدد من المؤشرات الاقتصادية بعد بدء تأثير الإغلاق الكبير بسبب انتشار الفايروس، كما تم استخدام المنهج الاستنباطي والتحليلي للتعرف على الأثر الاقتصادي الذي خلفته أزمة كورونا وكذلك استنباط مسارات الاقتصاد ما بعد كورونا.
وحاولت الدراسة تقديم الاتجاهات الاقتصادية للأزمة واستشراف مآلات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لما بعد أزمة كورونا.
الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، السياسة الاقتصادية، الإغلاق الكبير، فيروس كورونا، كوفيد-19 .
تصنيف جال: G01، N3.

1. مقدمة

شكل انتشار وباء فايروس كورونا كوفيد-19 بالسرعة والقسوة التي شهدها العالم صدمة للأنظمة الصحية والاجتماعية والسياسية في الدول سواء المتقدمة منها أو غيرها، وامتدت الأزمة شيئا فشيئا حتى شملت أغلب دول العالم من النواحي الصحية والاقتصادية والاجتماعية.
وسارعت الدول لتشكيل لجان صحية أو لجان أوبئة أو خلايا أزمة على مستوى عال من الصلاحيات والإمكانيات للتعامل مع الأزمة القائمة ولمحاولة علاج الآثار الناتجة عنها، ووصلت أعداد المصابين بالفايروس حتى إعداد هذه الدراسة نحو 5 ملايين وربع المليون مصاب وما يقارب 400 ألف وفاة في العالم في تزايد يومي كبير(Johns Hopkins University, 2020).
وحاولت الحكومات الموازنة بين الوضع الصحي والوبائي فيها من جهة والحالة الاقتصادية من جهة أخرى لتلافي أي إضرار بأي منهما، وقامت دول أخرى بالمفاضلة بين أحد

♦ المؤلف المراسل: [✉ afayh0011@yahoo.com]

الجانبين الصحي أو الاقتصادي وعملت أخرى على رعاية الجانب الصحي بتعطيل كل أو بعض جوانب النشاط الاقتصادي، وفضلت دول أخرى استمرارية النشاط الاقتصادي مع التعامل مع الواقع الصحي القائم.

وشهدت مدن رئيسة في العالم لم يغب عنها البشر يوما تعطيل مظاهر الحياة فيها لأيام تخفيفا من حدة العدوى، وسارعت حكومات لوقف حركة التنقل الداخلية في بلدانها وكذلك إغلاق منافذها مع العالم الخارجي أيضا.

وما بين بدء تعطل القطاعات الإنتاجية والتقليل من حركة النشاط الاقتصادي بغية تقليل الاحتكاك بين الناس نشأت آثار قاسية على الاقتصادات منها تعطل صناعات وإغلاق الأسواق التجارية وكساد بضائع نتيجة قلة الطلب عليها، وتوقف كامل للحركة السياحية وإغلاق المطارات والحدود البرية والبحرية، وتوقف حركة النقل للسلع والبضائع أو تعثرها لوجود قيود صحية تؤخر عملية التخليص بالمنافذ الحدودية والجمركية، وكذلك ارتفاع البطالة وغيرها من الآثار.

وفضلت دول أخرى خاصة المتقدمة صناعيا عدم تعطل عجلة الإنتاج والصناعة والحياة الاقتصادية خشية انعكاس ذلك سلبا على الوضع الاقتصادي في البلاد.

ترصد هذه الدراسة الجانب الاقتصادي من هذه الأزمة بالنظر إلى أسبابها وآثارها الاقتصادية كما ترصد عددا من التحولات لاقتصاد ما بعد فايروس كورونا.

كذلك تهدف الدراسة إلى رصد أهم الآثار الاقتصادية لفايروس كورونا وكذلك استشراف اقتصادي لعالم ما بعد كورونا، وتناقش استراتيجيه الدول اقتصاديا بالتعامل مع أزمة الفايروس المستجد، كما ترصد الدراسة بعض التحولات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة.

1.1 مشكلة البحث

يأمل الباحث من خلال دراسته لهذا الموضوع الإجابة عن عدد من الأسئلة ذات الأهمية:

- ما الاستراتيجيات الصحية والإدارية التي اتبعتها الدول للتعامل مع مرض فايروس كورونا كوفيد-19؟
- ما أهم الآثار الاقتصادية لأزمة الإغلاق الكبير بسبب فايروس كورونا كوفيد-19؟
- ما السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول للتعامل مع الأزمة الاقتصادية؟
- ما المسارات الاقتصادية التي يمكن أن تسلكها الأزمة مستقبلا وتخلف تحولات اقتصادية واجتماعية؟

2.1 أهداف البحث

- بيان الاستراتيجيات الصحية والإدارية التي اتبعتها الدول للتعامل مع مرض فايروس كورونا كوفيد-19؛
- معرفة أهم الآثار الاقتصادية لأزمة الإغلاق الكبير بسبب فايروس كورونا كوفيد-19؛
- رصد السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدول للتعامل مع الأزمة الاقتصادية؛
- استشراف المسارات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تسلكها الأزمة.

3.1 منهجية الباحث

اتبع الباحث المنهج الاستقرائي في دراسة هذا الموضوع من حيث الاطلاع على أكبر قدر ممكن من التقارير والإحصاءات والبيانات الدولية حول عدد من المؤشرات الاقتصادية بعد بدء تأثير الإغلاق الكبير بسبب انتشار الفايروس.

المنهج الاستنباطي والتحليلي: تم استخدام المنهج الاستنباطي والتحليلي للتعرف على الأثر الاقتصادي الذي خلفته أزمة كورونا وكذلك استنباط مسارات الاقتصاد ما بعد كورونا.

4.1 تقسيم البحث

ولتحقيق أهداف الدراسة تناول الباحث المحاور والموضوعات الآتية:

- التعريف العام بفايروس كورونا وإجراءات مقاومته:
- التأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة:
- سياسات الدول بالتعامل مع الأزمة الاقتصادية:
- مسارات الأزمة ورؤية استشرافية لها:

2. التعريف العام بفايروس كورونا وإجراءات مقاومته

1.2 مفهوم مرض فايروس كورونا كوفيد-19

مرض كوفيد-19 هو مرض معد يسببه فيروس كورونا ومنشؤه حيواني طبيعي، والأرجح أن المستودع البيئي لفيروس كورونا-سارس-2 هو الخفافيش، وقد اكتُشفت أول حالات عدوى بشرية بمرض كوفيد-19 في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول/ ديسمبر 2019.

ويسبب فيروس كورونا المُكتشف مرض كوفيد-19 فهو فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبّب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب للبشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد أثرا مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة (السارس) (منظمة الصحة العالمية، 2020).

وتتمثل الأعراض الأكثر شيوعاً لمرض كوفيد-19 في الحمى والإرهاق والسعال الجاف. وقد يعاني بعض المرضى من الآلام والأوجاع، أو احتقان الأنف، أو الرشح، أو ألم الحلق، أو الإسهال، وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجياً، ويصاب بعض الناس بالعدوى دون أن تظهر عليهم أي أعراض ودون أن يشعروا بالمرض، ويتعافى معظم الأشخاص (نحو 80%) من المرض دون الحاجة إلى علاج خاص، وتشتد حدة المرض لدى شخص واحد تقريباً من كل 6 أشخاص يصابون بعدوى كوفيد-19 حيث يعانون من صعوبة التنفس، وتزداد احتمالات إصابة المسنين والأشخاص المصابين بمشكلات طبية أساسية مثل ارتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب أو داء السكري.

وقد توفى نحو 2% من الأشخاص الذين أُصيبوا بالمرض، وينبغي للأشخاص الذين يعانون من الحمى والسعال وصعوبة التنفس التماس الرعاية الطبية، ويمكن أن يصاب الأشخاص بعدوى مرض كوفيد-19 عن طريق الأشخاص الآخرين المصابين بالفيروس، ويمكن للمرض أن ينتقل من شخص إلى شخص عن طريق القُطيرات الصغيرة التي تتناثر من الأنف أو الفم عندما يسعل الشخص المصاب بمرض كوفيد-19 أو يعطس(منظمة الصحة العالمية، 2020).

2.2 إجراءات مقاومة المرض: الاقتصاد أم الصحة!؟

أمام هذا الوباء المتسارع الإصابات والعدوى وجدت الدول نفسها أمام تحد كبير فهي تريد الحد من الإصابات بين مواطنيها وعلاج من أصيب منهم من جهة وكذلك تبغي الحفاظ على النشاط الاقتصادي في البلاد من جهة أخرى، ومع الارتفاع الكبير للإصابات والوفيات في العالم كان على الدول أن تزاوج بين متناقضين هما استمرارية النشاط الاقتصادي وبقاء عجلة الإنتاج في البلاد مع الحد من انتشار المرض والتخفيف من حدته، وحاولت دول تقديم نماذج تراوح فيها بين هذا النموذج وذاك بمعنى القيام بإجراءات حظر جزئي في الشوارع مع استمرارية النشاط الاقتصادي، فقامت الدول بتشكيل لجان أو خلايا أو مجالس أزمة لإدارة الحدث الجلل وكأنها أمام عدو إلا أنه في هذه المرة من نوع مختلف فهو يهدد الوجود الإنساني برمته بل وترأس الزعماء أو الرؤساء هذه اللجان وأشرفوا على إدارتها بأنفسهم، وكان على هذه الإدارات والخلايا والدول في بعض الأحيان الاختيار

بين الاقتصاد أو الصحة، الحد من انتشار الوباء وكبح جوامحه أو استمرارية فتح الأسواق وبالتالي دوام انتشاره، فاختارت بعض دول أوروبا التعامل معه بطريقة مناعة القطيع مثل بريطانيا بحيث تستمر الحياة الاقتصادية بطبيعتها مع بعض التدابير الوقائية فيصاب من يصاب فيعالج أو يموت، ويشفى قسم فيكتسب مناعة فيتحصن المجتمع، واختارت دول أخرى حظر التجول الكامل أو شبه الكامل وتعطيل أغلب النشاط الاقتصادي للخروج بأقل الخسائر الصحية مثل الأردن وبعض مناطق الصين، وتأخرت دول بالتعامل مع الفايروس مترددة بين هذا وذاك فقد عولت على عنصر الوقت أو اكتشاف علاج حاسم فانتشر المرض واستشرى في بعض مدنها، وحاولت دول أخرى المزاوجة بين الاقتصاد والصحة إلا أن المرض بسرعة عدواه كان أسرع من اتخاذ تدابير علاجه أو التفكير المطول بطرق الوقاية منه في بعض الأحيان.

المحصلة فإن المرض انتشر كالنار في الهشيم وبات يهدد الأنظمة الصحية في أكثر الدول تقدما بل إن وسائل الإعلام صورت مشاهد مرعبة لمرضى لا يجدون أسرّة في المشافى أو اضطرار الدول لعمل مشافي ميدانية في أماكن غير مناسبة، ومع حالات الرعب التي دبّت في العالم لجأت الدول لتدابير صحية وقيود لممارسة النشاط الاقتصادي ألقت ظلالها فيما بعد على النشاط الاقتصادي، فيما يأتي بعض الإجراءات والتدابير التي قامت بها الدول لتلافي استفحال العدوى فيها والحد من انتشار المرض:

- أرست الدول قواعد ما سمي بالتباعد الاجتماعي (Social distancing) بحيث يتجنب الناس اللقاء المباشر والتلامس الجسدي عبر التخفّف من العلاقات الاجتماعية بين الناس؛ لذا فقد شرعت الجهات المختصة بوضع قيود صارمة لكل ما من شأنه أن يسبب الاحتكاك بين الناس وبالتالي انتقال العدوى.
- ألغت الدول الأنشطة والفعاليات الرياضية والثقافية بهدف التقليل من الاحتكاك بين الناس.
- أوقفت العمل بالعديد من القطاعات التجارية والاقتصادية والخدمية خاصة تلك التي تتطلب احتكاك مباشر مع المستهلك مثل صالونات التجميل والمطاعم والنوادي الرياضية.
- أغلقت المحلات التجارية لفترات متباينة لتجنب التداخل والتقارب الذي يحدث عادة بين أصحابها وزبائنهم.
- إغلاق المؤسسات التعليمية من مدارس وجامعات ومراكز تعليمية وثقافية حيث تم تعطيل دوام الطلبة في غالب أيام الفصل الثاني وتم اعتبار التعليم عن بعد هو الوسيلة المعتمدة للتعليم في هذا الفصل.
- إغلاق مدن ومناطق: حيث منعت سلطات دول مواطنيها الانتقال بين المدن لتقليل انتشار العدوى وقامت بإجراء عملية إغلاق كامل لمناطق، وتطبيق سياسة الحجر الصحي الإجباري عليها خاصة تلك المناطق التي انتشرت فيها حالات عديدة.
- إغلاق الحدود أمام حركة المسافرين ذهابا وإيابا لمنع انتقال العدوى ولحاجة القادمين الجدد لفحوصات ومشافٍ وحجر صحي قد تعجز عنه أجهزة الدولة.
- إغلاق الدوائر والمؤسسات الحكومية حيث يمثل موظفو الدولة عددا كبيرا من القوى العاملة خاصة في دول الشرق الأوسط؛ فتعطيل المؤسسات العامة ذات الطابع الإداري الذي من الممكن تأجيله أو إجراؤه الكترونيا يعني تقليل من حركة الشوارع والنقل العام مما يقلل من الاحتكاك وبالتالي الحد من نقل العدوى.
- إغلاق الأسواق التجارية الكبرى من مولات ومعارض ترويجية للمنتجات وغيرها.
- توقف وسائط النقل البري والبحري والجوي في العديد من المدن والمناطق لتقليل حركة الأفراد وبالتالي الحد من انتشار العدوى أو جعل الانتقال بينها بتصريح خاص.
- التشغيل الجزئي لقطاعات التزويد الغذائي أو إلزام المؤسسات الغذائية بالعمل ضمن حد

أدنى من قواها العاملة.
- الإلزام بارتداء الكمامات والقفازات عند دخول مراكز التسوق أو التنقل.
- تشغيل عدد كبير من التطبيقات الذكية لتشكل بديلا جزئيا عن بعض الخدمات والإجراءات الورقية والروتينية الإدارية مما يقلل من التعامل المباشر بين متلقي الخدمة.
- منع حركة السيارات الخاصة أو وضع قيود على حركتها بأيام محددة كاعتماد فكرة الرقم الفردي والزوجي للتنقل في أيام محددة أو تقييد حركتها بالقطاعات الطبية والأمنية فقط.
- إقرار تعليمات وأنظمة وقوانين للتعامل مع المستجدات الاقتصادية والاجتماعية الطارئة بسبب أزمة الفايروس.
- إغلاق المكاتب الحقوقية من مكاتب المحامين والقانونيين والمستشارين وكذلك قامت السلطات بإغلاق العيادات الطبية المتخصصة لتوجيه الجهد الطبي كله إلى معالجة المرضى المصابين بالفايروس و إجراء الفحوصات و الإشراف على المرضى في المشافي المخصصة.

3. التأثيرات الاقتصادية لجائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية المختلفة

أحدثت جائحة فايروس كورونا كوفيد-19 اضطرابا شديدا في الاقتصاد العالمي على كل المستويات، فاشتدت الأوضاع المالية بصورة حادة في مختلف أنحاء العالم، وشهدت الأسواق الصاعدة تدفقات رؤوس أموال خارجة غير مسبوقة من حيث الحجم والسرعة (رقم قياسي بلغ 100 مليار دولار أمريكي)، وتَجَمَّد نشاط الأسواق فعليا في بعض الحالات، وأنشأ هذا طلبا هائلا على السيولة، مع نقص حاد في السيولة لدى الأسواق الصاعدة(أكاموتو، 2020).

وأدت الأجواء العامة التي سادت في هذه الأزمة إلى الضبابية و الاضطراب والقلق الشديد خاصة إزاء ما يمكن أن يسفر عنه الوضع في ظل حالة عدم التأكد (Uncertainty) بالغة التعقيد مما اضطر البعض إلى إعادة النظر في توقعاتهم بين فترة وأخرى(بلوافي، 2020، صفحة 15).

ووصفت مديرة صندوق النقد الدولي ما يجري بأنه أزمة عالمية منقطعة النظير تستدعي استجابة عالمية منقطعة النظير، وأشارت إلى أن معدلات نمو دخل الفرد سوف تنخفض هذا العام في 170 بلدا، متوقعة أن يتراجع النشاط الاقتصادي العالمي بدرجة لم نشهدها منذ سنوات الكساد الكبير، فالجوائح لا تبالي للحدود بين البلدان، ولا ما تسببه من صدمات اقتصادية(غورغييفا، 2020).

فلم يكن أحد يتصور أن يصل العالم إلى حالة من الإغلاق العام والشامل في الأسواق كما حدث في أزمة كورونا، كما أن نمطية تطور المرض وانتشاره أدت إلى صعوبة التنبؤ بالمآلات والتوقعات الاقتصادية وهو ما أضفى أجواء من الشك والتشاؤم حول سير الأسواق، وعند سواد أجواء عدم الثقة واليقين فإن تأثيرا مباشرا سيصل الأسواق سواء بصعوبة اتخاذ القرار أو صعوبة التنبؤ بالمستقبل.

كان لأزمة فايروس كورونا كوفيد-19 تداعيات عديدة على الاقتصادات، فيما يأتي استعراض عام لأهم الآثار والمؤشرات الاقتصادية لجائحة كورونا:

1.3 انخفاض أسعار النفط

انخفضت أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة بعد تراجع الطلب العالمي لنحو الثلث وهبطت أسعار عقود النفط الأمريكية المقرر تسليمها في مايو 2020 إلى أدنى مستوى لها في التاريخ، متجاوزة الصفر، بسبب فائض المعروض النفطي، نتيجة لقلة الاستهلاك؛ فقد توقفت حركة النقل داخليا وخارجيا في كثير من الدول أو تراجع مستوى حركتها كما أن إجراءات حظر التجول والتباعد الاجتماعي قد ساهمت بذلك، وقد أدى توقف حركة الطيران وقطاع السياحة إلى انخفاض الطلب على المنتجات النفطية أيضا، كما ساهم بذلك عدم التوافق بين السعودية

وروسيا وأوبك على كميات الإنتاج واعتماد سياسة الإغراق بالسوق النفطي مما أدى إلى كثرة العرض في وقت شح فيه الطلب وتسبب في انخفاضات إضافية في سوق النفط، ومع توقف أو انحسار عمل المصانع تدهورت أسعار النفط في ظل أجواء عدم اليقين للمنتجين والمستهلكين.

ذكرت دراسة لتقييم آثار هبوط أسعار النفط أن تسع دول من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط قد تشهد انخفاضا في أرباح المنتجات الهيدروكربونية بما مجموعه 192 مليار دولار مع زيادة تأكل الاحتياطات النقدية والديون الخارجية والتأثيرات على ميزانيات 2020 لهذه الدول، وتوقعت الدراسة أنه في ظل المعطيات الحالية بجائحة كورونا التي تضرب العالم وما زالت تتطور فإنها مستمرة في التأثير على النشاط الاقتصادي وفي سوق النفط، واسبعدت الدراسة العودة إلى أسعار ما قبل كورونا خاصة مع الخلافات النفطية بين الدول المنتجة(مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2020، صفحة 11).

2.3 ارتفاع أسعار الذهب

فقد أدت حالة الهلع بالأسواق وسواد حالة من عدم اليقين إلى ارتفاع أسعار الذهب لمستويات غير مسبوقة، فقد أثرت حالة عدم الثقة بالعملات والخشية من انخفاضها أو انهيارها مع امتداد الأزمة وتعاظمها، ومع رغبة الناس الاحتفاظ بقيمة مدخراتهم أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الذهب حيث يلجأ إليه الناس عادة في أجواء عدم اليقين وعدم الاستقرار كمخزن ثابت نسبي للقيم وملاذ آمن عند الأزمات بعكس العملات الورقية التي سرعان ما تتأثر بالأحداث السياسية والاقتصادية والاضطرابات التي تمر بها المجتمعات. حيث قام المستثمرون حول العالم بالتحوط بشراء المزيد من الأصول الذهبية مع تفشي فيروس كورونا والإقبال على المخاطرة، وقد وصل سعر الذهب في منتصف نيسان 2020 لأعلى مستوياته في 7 سنوات، بسبب مخاوف تبعات فيروس كورونا المدمرة على الاقتصاد العالمي(Investing.com، 2020).

3.3 نقص في العرض للمستلزمات والأدوات الطبية

مع زيادة عدد الإصابات بفايروس كورونا كوفيد- 19 والارتفاع المتسارع بعدد الوفيات وزيادة معدلات استخدام الأجهزة والأدوات الطبية واستهلاك المستلزمات والأدوية حدث نقص كبير بها وعجز الإنتاج المحلي عن تأمين حاجة الأسواق الداخلية من كمامات طبية و قفازات و مطهرات ومعقمات و حتى أجهزة التنفس، ومع رغبة الدول في إنشاء مشافٍ جديدة أو ميدانية أدى كل ذلك إلى طلب متزايد على المستلزمات الطبية الأمر الذي أفضى إلى عدم قدرة العرض على مواكبة الطلب على هذه المستلزمات فتسبب بالنقص.

مع رغبة الدول بتأمين المعدات الطبية حولت بعض المصانع خطوط إنتاجها لتنتج أدوات ومستلزمات طبية بل وأصدرت قرارات لبعض مصانعها بإنتاج أجهزة التنفس ومعدات طبية أخرى، فقد أعلنت شركة فورد موتور إنها ستنتج 50 ألف جهاز تنفس صناعي خلال مئة يوم في مصنع في ميشيجان بالتعاون مع وحدة الرعاية الصحية في شركة جنرال إليكتريك، على أن تقوم بعد ذلك بصنع 30 ألف جهاز شهريا حسب الحاجة لعلاج المرضى المصابين بفيروس كورونا. (رويترز، 2020). قامت أغلب الدول بفرض قيود على المستلزمات الطبية من تحديد أسعار ومنع تصدير وتحديد كميات التوريد، وتحدثت وسائل إعلام عما سمي بحرب الكمامات حيث تنافست الدول الغربية على شراء صفقات الكمامات وأدوات طبية أخرى من شركات خاصة، وأعلنت دول أخرى عن تسخير أجهزتها الأمنية والاستخباراتية للحصول على بعض المستلزمات الطبية مثل عينات الفحص وغيرها من الأسواق العالمية، بل و وصل الحال لتهديدات من زعماء دول في حال لم يحصلوا على حاجتهم من السوق.

4.3 زيادة الطلب على السلع الإستراتيجية الغذائية

فقد صاحب الطلب الكبير على المستلزمات الطبية طلبا على السلع الإستراتيجية الغذائية

فقد أدت حالة عدم اليقين والخوف من المجهول الذي اجتاح الأسواق بسبب تضاعف حالات الإصابات إلى قيام المستهلكين بتخزين سلع أساسية كالسكر والرز والطحين خشية اختفائها من السوق، كما أن إعلان الدول عن الحظر المتواصل ساهم في لجوء الناس إلى سياسة التخزين خشية انقطاعها من الأسواق، وقامت حكومات بمنع تصدير السلع أو اشتراط الحصول على موافقات من الجهات المختصة قبل تصدير بعض المواد الغذائية باعتبارها جزءا من الأمن الغذائي.

حذرت منظمات دولية من المجاعات وفقدان الأمن الغذائي، فقد قال تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) إن جائحة كوفيد-19 ستتسبب في ركود اقتصادي وشيك، ودعت الدول إلى البدء في اتخاذ إجراءات لتخفيف تأثيرات الجائحة الطويلة الأمد على الجوع وانعدام الأمن الغذائي.

كما حذرت (الفاو) من أن النتيجة الفعلية يمكن أن تكون أسوأ إذا ما تفاقم الوضع، وأشارت إلى أنه في غياب السياسات الفعالة والمناسبة زمنياً، فإنه من المرجح أن ينضم ملايين الناس إلى صفوف الجوعى بسبب الركود الذي سينجم عن جائحة كوفيد-19. وسيتفاوت هذا العدد، بحسب شدة الانكماشات الاقتصادية، ما بين 14.4 و 38.2 مليون شخص، أو حتى 80.3 مليون شخص في حال حدث انكماش مدمر بشكل كبير بنسبة 10 في المائة من اجمالي الناتج المحلي في جميع الدول المستوردة الصافية للأغذية وعددها 101 بلدا (الفاو، 2020).

5.3 تذبذب في أسعار صرف العملات

أدت حالة عدم اليقين والخوف من المستقبل إلى زعزعة الثقة بالعملات بشكل عام وعملات الأسواق الناشئة بشكل خاص حيث انخفضت قيمتها السوقية أمام العملات الصعبة، واضطرت السلطات النقدية لدعم عملتها بعد لجوء مواطنيها إلى شراء الذهب والعملات الصعبة وهو ما أدى الى سحب جزء من الرصيد النقدي الاحتياطي من العملات الصعبة والذهب لدى البنك المركزي مما أدى إلى تذبذب في سعر صرفها هبوطا.

في المحصلة فقد أدى قيام البنك المركزي بتوفير السيولة النقدية للأسواق ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى انخفاض الاحتياطات النقدية من العملات الصعبة وهو ما أثر على سعر صرف الصرف.

6.3 تضرر قطاع السياحة

للحد من انتشار العدوى وللسيطرة على الأعداد المتزايدة من الإصابات والوفيات قامت الدول بعدد من التدابير أهمها إغلاق قطاع النقل والحركة الجوية والبرية والبحرية وكذلك إغلاق المعابر الحدودية الأمر الذي أدى إلى تعطل الحركة السياحية، وبتعطل القطاع السياحي الذي وصف بالأكثر تضررا في أزمة كوفيد-19 انعكس ذلك على عدد من القطاعات الغذائية والمطاعم والمصانع وشركات الخدمات والمؤسسات السياحية والفنادق، وتدهورت أعداد إشغال الفنادق والمنتجعات السياحية حيث خلت من مرتاديها، وأغلقت المتاحف والمنشآت السياحية والأماكن الأثرية مما شلّ الحركة السياحية.

يعد القطاع السياحي رافدا أساسيا لإيرادات الدول من ضرائب ورسوم كما أنه يسهم بتعزيز رصيد الدول من العملات الصعبة. وأبرزت دراسة لمنظمة السياحة العالمية أن عدد السياح الدوليين قد ينخفض في عام 2020 على المستوى العالمي بسبب جائحة فيروس كورونا بنسبة تتراوح بين 1٪ و3 ٪، بدلا من نمو يتراوح بين 3٪ و4٪، كما كان متوقعا في أوائل يناير 2020 مما سيؤدي إلى خسارة ما بين 30 و50 مليار دولار(منظمة السياحة العالمية، 2020).

7.3 تعطل الحركة التجارية

من أقسى هزات أزمة فايروس كورونا كوفيد-19 كانت اضطرار السلطات لإغلاق القطاعات التجارية خاصة تلك التي تسبب تماس مباشر بين متلقي الخدمي ومزوديها، وثار جدل

داخل الدول بين مؤيد لإغلاق القطاعات التجارية بدافع الوضع الصحي وبين رافض لذلك خشية التأثير السلبي على الاقتصاد.

إلا أنّ حجم الوفيات والإصابات المتزايدة والتحذيرات الأممية أدت إلى تعطيل كثير من الدول للحركة التجارية أو جعلها في الحدود الدنيا أو تعطيل قطاعات والسماح لأخرى، كل ذلك أدى إلى تراجع كبير في الحركة التجارية مما أدى إلى انخفاض إيرادات أصحاب المحلات والأسواق الكبرى وبالتالي تحملهم نفقات تشغيلية دون قدرتهم الحصول على إيرادات تغطيها، كما أنّ تعطل الحركة التجارية وتوقف أسواق تصريف الإنتاج سبب بتعطيل خط التوريد من مصانع ومسوقين ومندوبي مبيعات ونقل، وفي ضوء هذا الوضع الصعب اضطرت دول للتدخل بتشغيل بعض الأسواق بشروط وقيود صحية صارمة توفر بها الشروط الصحية لتأمين المواد الغذائية لمواطنيها.

وتوقعت منظمة التجارة العالمية تسجيل تراجع حاد في حركة التجارة العالمية خلال 2020 نظرا لتأثير مرض كوفيد 19، وأشارت المنظمة إلى أن الانكماش قد يتراوح بين 13 % و32 % هذا العام وتقول المنظمة إن التأثير على التجارة من المُرجح أن يتجاوز الركود الناجم عن الأزمة المالية العالمية في عام 2008 (WTO, 2020).

8.3 زيادة معدلات البطالة وفقدان الوظائف

قامت عدد كبير من القطاعات الاقتصادية بتسريح موظفيها وزاد عدد طالبي بدلات التعطل عن العمل في الدول، كما زاد عدد العمال طالبي الإعانات الاجتماعية نتيجة فقدانهم وظائفهم، وعلى الرغم من قيام الدول بتخصيص دعم مالي مباشر للشركات للإبقاء على موظفيها بتخفيض الضرائب عليها أو تأجيلها أو تقديم قروض ميسرة لها لدفع جزء من الأجور، والعمل على توفير السيولة لها أو حتى اضطرار الدول أحيانا بدفع جزء من رواتب عمالة هذه الشركات أو السماح لها بتسديد نصف الرواتب أو قيام صناديق الضمان الاجتماعي بالإسهام بالرواتب، فعلى الرغم من كل هذه الإجراءات إلا أن عددا من الشركات قامت بالاستغناء عن موظفيها كنتيجة لتوقف أعمالها أو فقدان سيولتها.

ومما فاقم من حدة المشكلة فقدان العمالة الحرة وعمال الأجر اليومي والعمالة المؤقتة والوظائف غير الرسمية فقدانهم لوظائفهم مما زاد من حدة البطالة في المجتمعات وارتفاعها بشكل غير مسبوق. هذا وتشير دراسة لمنظمة العمل الدولية إلى أن قرابة 25 مليون وظيفة في العالم معرضة للضياع نتيجة تفشي فيروس كورونا مؤكدة أن تأثيره على العمل والوظائف في العالم ستكون بعيدة المدى، وستدفع الملايين من الناس إلى البطالة والعمالة الناقصة وفقر العاملين (منظمة العمل الدولية، 2020).

9.3 انخفاض مؤشرات الأسواق المالية

تأثرت قطاعات كثيرة في الدول نتيجة أزمة فيروس كورونا، ومن القطاعات التي تأثرت بشكل سلبي القطاع المالي حيث انخفضت مؤشرات الأسواق المالية العالمية بشكل كبير مع صدمة الإغلاق الكبير للأسواق التجارية وتأثر أعمال الشركات الكبرى المدرجة في الأسواق المالية، وشوهدت المؤشرات الحمراء في أغلب الأسواق العالمية مع تصاعد أعداد المصابين والوفيات، ومع تفاقم الأزمة قامت دول بإغلاق أسواقها المالية مؤقتا لأيام أو أشهر للسيطرة على أجواء الريبة والخوف خاصة مع قلة الطلب على الشراء بل رغبة عدد كبير من المتعاملين بالهروب من هذه الأسواق، وقامت دول أخرى بتقييد التداول خشية الانخفاضات الحادة، وقامت دول أخرى بضخ أموال لإنعاش الأسواق أو سمحت للبيع على المكشوف بنسب مرتفعة لتنشيط التداول بها ودعمها.

10.3 تضرر قطاع الطيران بشكل كبير

ربما يكون قطاع الطيران من أكثر القطاعات تضررا بالأزمة حيث حالت عملية إغلاق الحدود والمطارات وتعطل عمل خطوط الطيران المحلية والدولية دون استمرارية تشغيله.

وأدى توقف القطاع السياحي وانكماشه وهو الذي يعتمد بشكل أساسي على قطاع النقل خاصة الجوي منه أدى الى تكبد قطاع الطيران خسائر كبيرة.

ولا شك أن تعطيل قطاع الطيران ألقى بظلاله على المشهد الاقتصادي العام فكثير من شركات الطيران كانت تعاني من أزمات مالية متلاحقة نتيجة حجم المنافسة الكبيرة في السوق، كما أن عملية تحديث أسطول الطيران مكلفة للغاية وغالبا ما تتم عبر قروض بنكية، لذا فإن كثيرا من شركات الطيران لديها التزامات مالية كبيرة.

كما أن توقف بعض خطوط الشحن الجوي أدى إلى بطئ في إيصال المواد المتعاقد عليها وهو ما أوجد نقص في بعض المواد والسلع.

بالتأكيد فإن ثمة ارتدادات سلبية أخرى أحدثها توقف قطاع الطيران لارتباطه بقطاع النقل البرى من باصات وسيارات وشركات مناولة وتحميل وتفريغ وتخليص ومكاتب السياحة والسفر وشركات التجهيز الغذائي، وانعكاس كل ذلك على المالية العامة حيث انخفاض عائدات الدول من الضرائب والرسوم والجمارك التي تشكل رافدا أساسيا لموازنة الدولة، كما أن توقف عمل الطيران أدى إلى المساهمة في نقص الطلب على قطاع المحروقات والمنتوج النفطي.

وتشير منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو) إلى أنّ التداعيات لجائحة كوفيد-19 على قطاع النقل الجوي قد تؤدي بحلول سبتمبر 2020، إلى خفض أعداد المسافرين على متن الرحلات الجوية الدولية بمقدار 1,2 مليار راكب بالمقارنة مع عددهم في الأحوال العادية، وبموازاة ذلك، قد تنخفض السعة الدوليّة من حيث عدد المقاعد بحوالي ثلاثة أرباع، ما يؤدّي إلى خسارة تبلغ 273 مليار دولار بالمقارنة مع إجمالي عائدات التشغيل المتوقعة سابقاً (الايكاو، 2020).

11.3 خسائر كبيرة للمصانع والشركات

توقفت كثير من المصانع كليا أو جزئيا عن العمل نتيجة حظر التجول بسبب جائحة كورونا، فتكبدت كثير من القطاعات الإنتاجية خسائر فادحة نتيجة توقف أعمالها وأنشطتها الاقتصادية؛ فعملية التوريد أصبحت متقطعة نتيجة حالة الإغلاق العام، كما أن إغلاق المحلات التجارية والأسواق الكبرى التي تقوم بتصريف البضائع للمستهلكين أدى إلى توقف عمل بعض المصانع أو تخفيض إنتاجها نظرا لعدم قدرة الطلب على مجاراة المعروض منها.

ومع استثناء المصانع في كثير من الدول من عمليات الإغلاق إلا أن مشكلة تصريف المنتجات داخليا وخارجيا قد واجهت مشاكل جمّة متعلقة بنقص الطلب أو عدم توافر قنوات تصريف أو عدم توفر وسائل لنقل البضائع أو توقف سلاسل التوريد.

وبانخفاض إيرادات المصانع مع بقاء الكلف التشغيلية عليها فقد تكبدت خسائر كبيرة مما حداها بالاستغناء عن العمالة.

12.3 انحسار الطلب العام

انخفض الطلب العام بشقيه من طلب استثماري أو طلب استهلاكي بسبب حالة الأسواق إبان أزمة كورونا، فقد انخفض الطلب الاستهلاكي على العديد من السلع والخدمات خاصة الكمالية منها حيث توجه جلّ اهتمام الناس على تأمين السلع الأساسية وبعض المستلزمات الطبية والمطهرات والمعقمات كحاجات ملحة، كما أن قلة ارتياد الناس للأسواق والخوف من المجهول أدى إلى اتخاذ الناس إجراءات تحفظية كما أنهم أوقفوا أي إنفاق ترفيهي، وما زاد من انكماش الطلب الإجراءات التقشفية التي قامت بها الشركات والمصانع والقطاعات التجارية والاقتصادية نتيجة توقف النشاط الاقتصادي بشكل كامل أو جزئي حيث قامت هذه القطاعات بتخفيض الإنتاج أو وقفه وتسريح للعمالة وتخفيض للأجور وتقليل للإنفاق على التسويق التجاري والبنى التحتية والتطوير والإعلان والمكافآت، مما أدى إلى فقدان لشريحة كبيرة من العمالة لدخولها وبالتالي انخفاض استهلاكها وبالتالي أدى ذلك إلى ضعف الطلب على السلع والخدمات.

13.3 توقف الإنفاق الرأسمالي

نظرا لتوجه الدول إلى توجيه الإنفاق العام إلى ما تعده أولويات اقتصادية في هذه المرحلة

من الأزمة فإن بعض الدول وجهت إنفاقها العام إلى تقديم إعانات اجتماعية وتوفير السيولة لبعض القطاعات الخدمية المهمة من صحة وغذاء وهذا ما صرف النظر ولو مؤقتا عن الإنفاق الرأسمالي.

بيد أن السياسة الاقتصادية التي حددتها الدولة في هذه المرحلة حتمت توجيه الإنفاق الحكومي لقطاعات تنعش السيولة وتزيد الطلب على السلع والخدمات وإنقاذ بعض القطاعات الإستراتيجية التي حالت الظروف دون قدرتها على الاستمرارية بنفس القوة والعطاء التي كانت عليه قبيل إغلاق الأسواق.

14.3 خروج جزء من العمالة الوافدة من سوق العمل

مع أجواء الخوف والشك في مآلات المرض وتعاظم أعداد الإصابات والوفيات سارعت بعض العمالة الوافدة إلى العودة إلى بلادها قبيل إغلاق الحدود لفترات مطولة أو بسبب قيام القطاعات الصناعية والخدماتية بإنهاء خدماتها أو خوفا من تسريحها من العمل وكان الطرف الأكثر تضررا ما يعرف بعمال المياومة أو العمال بالأجرة اليومية من عمال صيانة أو تحميل الذين تقطعت بهم السبل حيث منعوا من العمل بسبب إجراءات الحظر وعملت بعض الدول على تسهيل خروج العمالة الوافدة من سوق العمل، من باب التخفف من أعداد العمالة لإفساح المجال أمام العمالة المحلية أن تأخذا مكانهم فيما لو استقامت الأمور ما بعد كورونا، وقامت بعض الدول باستقدام رعاياها المغتربين، المحصلة أن ثمة خروج جزء من العمالة الوافدة من أسواق العمل.

15.3 انخفاض عائدات الدول وضعفها

انخفضت الإيرادات العامة للدولة بسبب حالة الإغلاق الكبير التي عمت الأسواق، فقد أدى انخفاض الطلب على النفط والمشتقات النفطية نتيجة التعطل الجزئي أو الكلي لقطاع النقل والمصانع أدى إلى انخفاض عائدات الدول النفطية من بيع النفط ومشتقاته.

كذلك أدى الانخفاض الكبير بسعر النفط واستهلاكه إلى انخفاض العائدات الضريبية والجمركية وكافة العوائد الأخرى من رسوم وضرائب للدول غير المنتجة.

كما أنّ انخفاض الصادرات السلعية أدى إلى انخفاض العوائد الضريبية من الأرباح في الوقت الذي أدى انخفاض المستوردات إلى انخفاض العوائد الجمركية للدولة.

وانخفاض عوائد الدول يعمل على اختلال في موازنة الدولة وزيادة عجزها نتيجة زيادة الإنفاق عن الإيرادات وهو ما يعيق تحقيق الدولة لأهدافها الاقتصادية.

16.3 أزمة دين وتحمل المدينين والشركات الصغرى المخاطر

تسبب فايروس كورونا كوفيد-19 بأزمة سيولة لدى الأفراد والمؤسسات أدت إلى عجز بعضها عن السداد للمدينين مع تحميل المخاطر إلى طرف واحد متضرر وهو المدين.

قد نكتشف ببساطة خلال جائحة كوفيد أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورجال الأعمال والمقترضين والوسطاء الماليين المرتبطين في أسلوب التمويل بالدّين قد يتضررون بشدة بسبب المخاطر التي يواجهها هذا الطرف في نظام الفائدة الثابتة، بينما سيتم حماية الطرف الآخر وهو الصناعات المالية أو الدائنين بواسطة حماية الطرف الآخر وهو الصناعات المالية أو الدائنين بواسطة التوريق المصرفي مع منحهم فائدة ثابتة دون مخاطر؛ وذلك لأنه خلال فترة الوباء المتفشي هذه انخفضت الأنشطة الاقتصادية أو التجارية لهؤلاء المقترضين مع تكبدهم الخسائر والأضرار، ومع ذلك فهم مازالوا مسؤولين عن تسوية الديون للممولين أو الدائنين المتفقين على المخاطر التي يتم اتخاذها من خلال ترتيبات الفائدة الثابتة (بلال، 2020).

4. سياسات الدول بالتعامل مع الأزمة الاقتصادية

شكلت هذه الجائحة أمرا غير مسبوق في الاقتصاد الحديث من حيث طبيعتها أو مظاهرها وأعراضها أو أسبابها أو آثارها، لذا فإن الدول أو المؤسسات الدولية شعرت بالصدمة التي سرعان

ما تحولت إلى مبادرات وأساليب ومناهج وسياسات في طرق التعامل مع الوباء وما تمخض عنه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

وتنوعت منهجية التعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذا الأزمة، فيما يأتي بعض الخطوات والإجراءات والسياسات التي قامت بها الدول لعلاج أو تخفيف أو الحد من الآثار الاقتصادية السلبية لفيروس كورونا كوفيد-19:

1.4 ضخ السيولة في الأسواق

عملت البنوك المركزية على ضخ السيولة في الأسواق بهدف تحريك الطلب وتعزيز حركة الأسواق، فمع شيوع أجواء عدم اليقين وحالة الإغلاق التي عانت منها الأسواق قل الطلب على الاستهلاك وعانت الأسواق من تصريف المعروض فيها فكانت سياسة البنوك المركزية المالية والنقدية قائمة على ضخ السيولة النقدية في الأسواق عبر سلسلة من القرارات منها تقليل الاحتياط الإلزامي للبنوك لدى البنك المركزي، وكذلك فك القيود على الإقراض للأفراد والمؤسسات وتخفيف الإجراءات، وقيام البنوك المركزية بتوفير سيولة نقدية في الأسواق، فدفعت الرديات الضريبية المتأخرة، كما قامت بتسديد ذمم القطاع العام للقطاع الخاص بتسديد بعض التزاماتها لشركات المقاولة وللقطاع الطبي وغيرها من القطاعات.

واضطرت دول للاستعانة بالصناديق الدولية لتوفير السيولة؛ وقد أعلن صندوق النقد الدولي في نيسان أنه استجاب لهذا الاحتياج بإنشاء تسهيل جديد اسمه "خط السيولة قصيرة الأجل" (SLL)، ويتيح هذا التسهيل الجديد خط ائتمان موثوق ومتجدد، و"خط السيولة قصيرة الأجل" مصمَّم لتلبية أي احتياج خاص احتمالي ومتوسط الحجم وقصير الأجل في ميزان المدفوعات ينعكس تأثيره في شكل ضغوط على الحساب الرأسمالي عقب الصدمات الخارجية، وأشار البنك إلى أنه يمكن استخدام هذا المبلغ بشكل أفضل في الأزمة الحالية من خلال توجيهه إلى الاحتياجات الحيوية للرعاية الصحية وشبكة الأمان الاجتماعي بدلا من خدمة الديون(أكاموتو، 2020).

2.4 تقديم دعم للشركات الصغيرة والمتوسطة

عانت الشركات الصغيرة والمتوسطة كثيرا في أزمة فايروس كوفيد -19 نظرا لتوقف إيراداتها أو انخفاضها نتيجة توقف الأسواق مما أدى إلى عدم توفر السيولة تمكنها من ممارسة أعمالها ودفع أجور موظفيها كما أن هذا القطاع يمثل أغلب القطاعات الاقتصادية فالشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل معظم الشركات في البلدان.

لقد اتجهت الحكومات في دعم هذه الشركات عدة مسارات منها ما هو متعلق بتوفير قروض ميسرة بفائدة منخفضة أو قروض مع رسوم إدارية لتأمين السيولة لها، وفي المسار الثاني قدمت لها تشريعات قانونية مؤقتة تتيح لها دفع جزء من رواتب موظفيها على أن تتحمل الدولة الجزء الآخر من هذه الرواتب، والمسار الثالث يسّرت الدولة لهذه الشركات الحصول على قروض بنكية لتيسير أعمالها فتتوفر السيولة ومن ثم تتمكن من دفع رواتب موظفيها، وفي مسار رابع سمحت لها بالتوقف مؤقتا على أن تتولى صناديق الضمان الاجتماعية دفع أجور موظفيها إلى حين استعادة عافيتها بعد أشهر واستئناف نشاطها الاقتصادي.

في مسار خامس أوعزت البنوك المركزية للبنوك إعادة هيكلة قروض هذه الشركات دون تحميلها فوائد، وثمة مسارات أخرى قامت بها الدول لتقديم الدعم لهذه الشركات.

3.4 تقديم إعانات اجتماعية للفقراء

أدى إغلاق كثير من القطاعات الاقتصادية إلى عدم قدرة كثير من الشركات على تأمين رواتب موظفيها أو قيامها بتسريحهم من العمل كما تضرر قطاع كبير من العمالة غير المنتظمة التي تعتمد على الأجور اليومية، كما توقف عمل كثير من الأفراد والعمالة في دوامة البطالة، وما فاقم من حجم الأزمة توقف عمل مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات خيرية وصناديق إعانة اجتماعية

حيث كانت تقدم معونات شهرية لكثير من البؤر الفقيرة.

فقامت حكومات بتقديم إعانات اجتماعية للعمال الذين فقدوا وظائفهم ، وقد تمثلت هذه الإعانات والمدفوعات الاجتماعية بأشكال عدة منها سلف نقدية ومنها كوبونات رسمية يصرف بها مواد غذائية من أسواق التجزئة.

كما قامت دول بتقديم إعانات اجتماعية عبر دفع جزء أو كل فواتير المياه والكهرباء للفئات الفقيرة المتضررة، وقدمت شبكات الأمان الاجتماعي المرتبطة بالدول حزم مساعدات للأسر الأقل دخلا لعدة أشهر لتخفيف وقع الأزمة على الفقراء.

4.4 مساعدة المتعطلين عن العمل

نظرا لفقدان عدد كبير من القوى العاملة لوظائفها بسبب تعطل الأعمال والنشاط الاقتصادي في كثير من البلدان فإن فئات عديدة من العمالة قد فقدت دخولها الشهرية الأمر الذي أثر على مستواها المعيشي مما يعني تأثيرا على الاقتصاد بشكل مباشر من عدم قدرة الأفراد على تأمين احتياجاتهم الأساسية وبالتالي ضعف الطلب وعدم تصريف البضائع المعروضة مما يؤدي إلى انخفاض ربحية الشركات وتعطل أعمالها وكساد بضائعها وبالتالي سيؤدي نقص الطلب إلى مزيد من تسريح العمالة الأمر الذي سيضاعف حجم الكساد والانكماش في دوامة كبيرة؛ لذا لجأت الدول إلى العمل على تحريك الطلب عبر مساعدة المتعطلين عن العمل بتقديم رواتب لهم تارة عبر وزارات العمل والتنمية الاجتماعية، كذلك قدمت الدول سلسلة من المعونات النقدية لهذه الفئة الأكثر تضررا في المجتمع، كما قدمت الدول إيعازها للصناديق الخيرية الحكومية من الأوقاف والمؤسسات الاجتماعية بمضاعفة الإنفاق الخيري لهذه الفئة، وقدمت شبكات الأمان الاجتماعي التابعة للدولة معونات للأسر الفقيرة التي لا يعمل أحد أفرادها، كما قامت صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي بتوسيع بند تعطل عن العمل لتقدم رواتب لمنسوبيها من العمال لعدة أشهر حتى جلاء الأزمة.

5.4 إنشاء صناديق دعم القطاع الصحي

تركزت جهود الدولة نحو القطاع الصحي في المقام الأول، فقامت بتجهيز عدد من مشافي القطاع العام كمقرات رئيسة لفحوصات وتمريض وإقامة مرضى كوفيد-19 ، كما قامت بتوفير كميات معقولة من الأدوية والمستلزمات الطبية من معقمات وكمامات وقفازات وملابس طبية خاصة بالتعامل مع الوباء إلا أنه ومع توسع أعداد الإصابات وارتفاع أعداد الضحايا لم تستطع التجهيزات الطبية هذه من الوفاء باحتياجات الكوادر الطبية والمشافي من لوازمها المهمة بل وأصاب الأنظمة الصحية في عدد من بلاد الغرب العجز عن التعامل مع الأعداد الكبيرة مما حدا كثير من السلطات القيام بحملات خيرية لحث القطاعات التجارية والصناعية والأفراد على التبرع لدعم القطاع الصحي وتوفير مستلزماته، فسارعت المؤسسات المالية وغيرها بالتبرع لتخفيف العبء الكبير على موازنات الدولة خاصة في دول الشرق الأوسط.

6.4 تخفيض الفائدة المصرفية

تعد السياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي ضمن الرؤية الاقتصادية الكلية لإدارة الأوضاع الاقتصادية في البلاد. وفي حالة كورونا سارعت البنوك المركزية لتدارك حالة عدم الثقة وقلة الطلب وتعطل الإنتاج وقلة السيولة في السوق حيث قامت بتخفيض أسعار الفائدة المصرفية وذلك لتخفيف حدة الانكماش في الأسواق وتحريك عجلة النشاط الاقتصادي، ودفع المستثمرين للانطلاق نحو السوق، وقامت بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية بجعل سعر الفائدة 0% للعمل على التقليل من الأثر الاقتصادي للجائحة ولتحريك النشاط الاقتصادي.

من المعلوم أن تعديل سعر الفائدة من السياسات النقدية لتحقيق توازن بين العرض والطلب على النقود، وفي حالة كورونا فإن الأسواق بحاجة إلى ضخ السيولة وهذا لا يتأتى مع أسعار فائدة مرتفعة.

تعكس سياسة البنك المركزي في التحكم بسعر الفائدة مدى استجابة السياسة النقدية له للتطورات الاقتصادية في أية لحظة زمنية. وبالتأكيد فإن نسبة التخفيض تكن تبعا لأهداف السياسة النقدية والمؤشرات التي يتم على ضوئها تحديد السياسة المناسبة بحسب الظروف الخاصة لكل دولة وأولوياتها الإقتصادية.

7.4 توجيه القطاع الخاص لإنتاج مستلزمات طبية

أدى النقص الكبير في المستلزمات والأدوات الطبية إلى محاولة الدول إيجاد بدائل داخلية او خارجية، وقامت دول بدعم القطاع الخاص من مصانع وشركات لإنتاج بعض المستلزمات الطبية كالكمامات والقفازات وأجهزة التنفس والمعقمات وبعض الأدوية ذات الصلة وتولت مصانع ألبسة إنتاج مستلزمات طبية متعلقة بواقيات أو ملابس الكوادر الطبية، وقامت دول أخرى بدعم مختبرات علمية ومصانع أدوية لإنتاج لقاحات وأدوية لعلاج الفايروس بمبالغ كبيرة.

مع النقص الحاد بالمستلزمات الطبية استخدمت حكومات كالكيان الإسرائيلي قدراتها الأمنية لتأمين شرائط الفحص وبعض المستلزمات الطبية كما اضطرت الإدارة الأمريكية لإصدار أوامر دفاع قانونية لبعض الشركات العملاقة لإنتاج أجهزة طبية (رويترز، 2020). ومع تزايد زخم إنتاج المستلزمات الطبية أعلنت دول تحقيق اكتفاء ذاتي بعدد منها وقامت بتقديم مساعدات عاجلة لدول عديدة من معقمات وكمامات وغيرها، كما قامت بتصديرها تجاريا لدول أخرى.

8.4 تفعيل الخدمات الالكترونية

مع اضطرار الدول لتطبيق حظر التجول وتقليل الاحتكاك بين الناس وتطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي قامت بتفعيل الخدمات الالكترونية عبر سلسلة من الأنظمة والتطبيقات والمحافظ بهدف تسيير الأمور الخدمية والتجارية والمالية للناس.

تخفيفا من الاتصال المباشر بين مقدمي الخدمة ومتلقيها قامت الدول بتفعيل تطبيقات على الهواتف المحمولة؛ لطلب المستهلكين حاجاتهم من الأسواق والمحال والمعارض لتتم عملية البيع عن البعد بطريقة سلسة وبما يحقق مصالحهم ويلبي احتياجاتهم،

ولتكامل الأدوار الخدمية مع وسائل الدفع فإنها ألزمت القطاعات المصرفية والمالية بتفعيل وسائل الدفع الالكترونية وتطوير تطبيقاتها على الهواتف المحمولة لتسديد ما يترتب عليهم الكترونيا وللحيلولة دون انتقال الأفراد إلى البنوك والتقليل ما أمكن من المعاملات البنكية المباشرة.

في السياق نفسه فعلت المؤسسات الحكومية المحافظ الالكترونية وألزمت المؤسسات العامة بالتعاطي معها لتنشيط التداول من خلالها، وقامت بإجراء التحويلات المالية والمستحقات النقدية والإعانات الاجتماعية من خلالها فأدخلت شرائح جديدة ضمن المنظومة الالكترونية للنظام المالي للدولة.

تلعب المحافظ الالكترونية والتطبيقات الذكية دورا ميسرا للتعاملات وموثقا لها، كما أنها تمتاز بالسرعة والمرونة في أداء الالتزامات وصرف المستحقات.

9.4 استخدام الصناديق السيادية لتعزيز السيولة

مع النقص الحاد الحاصل للسيولة في الأسواق نتيجة الإغلاق الكبير للأسواق والإجراءات التحفظية التي اتخذها المستهلك و المنتج اضطرت الدول لتعويض ذلك بضخ السيولة في الأسواق لعلها تحسن من مستوى الطلب وتخفف من حدة الانكماش في الأسواق، واستخدمت البنوك المركزية كل الوسائل المتاحة لتحقيق ذلك، منها توظيف أموال الصناديق السيادية لدعم الاقتصاد في هذه المرحلة، فقد أوعزت الدول للقائمين على صناديقها السيادية بتوفير السيولة بالأسواق إما على شكل قروض للدولة وإما بالاستحواذ على بعض الشركات المتعثرة أو الاستثمار ببعض المشروعات، وقد ساهمت بعض هذه الصناديق خاصة تلك التي تعنى بالتقاعد والتأمين الاجتماعي ساهمت بتأمين إعانات اجتماعية لمنسوبيها ذوي الأجور المنخفضة ممن تقطعت بهم السبل نتيجة الأحوال السائدة

وقامت أيضا بصرف رواتب بدل تعطل لعدة أشهر.

10.4 تأجيل أقساط القروض البنكية

من القضايا المهمة التي طرأت وأثرت على النشاط الاقتصادي قضية القروض والديون، خاصة أن الدول ما زالت تستحضر هواجس أزمة الديون في عام 2008 لذا فإنها أخذت هذا الأمر بالحسبان خشية من حدوث أزمة ديون فبادرت إلى إجراءات سريعة، فقد أوعزت البنوك المركزية للبنوك العاملة في الدولة بإصدار قرارات بتأجيل ديون الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة أشهر من شهرين إلى ستة أشهر، كما طالبت بجدولة الديون ما أمكن للشركات المتعثرة بسبب هذه الأزمة، كما عملت على تأجيل أغلب الأقساط والقروض في مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة للأفراد، كما اتفقت بعض البنوك المركزية مع البنوك على تمويل الشركات المتعثرة على أن تتحمل البنوك المركزية كلف ذلك، وشجعت البنوك المركزية البنوك على إجراء تسويات مع المدينين.

11.4 تأجيل دفع المواطنين لأقساط المدفوعات الحكومية

قررت العديد من وزارات المالية والمؤسسات المعنية بالضرائب في العالم بتأجيل دفع المواطنين لأقساط المدفوعات الحكومية من رسوم وضرائب، وذلك لإتاحة السيولة المتوفرة لدى الشركات والمواطنين في السوق، وعدم سحب ما يتوفر لدى الشركات من أموال نقدية في هذا الوقت الحساس.

على الرغم مما يسبّبه مثل هذا القرار من انخفاض كبير في إيرادات الدول من الضرائب والرسوم خاصة في شهر نيسان من عام 2020 والشهور التي تلته بنسب متفاوتة إلا أن الحكومات سارعت لاتخاذ مثل هذه القرارات لمنع مزيد من الانكماشات في الأسواق ولتنشيط الطلب بإتاحة السيولة بين أيد الموطنين.

كما قامت الإدارات الحكومية بتأجيل الإقرارات الضريبية عن العام 2019 وأجلت العديد من الرسوم ذات العلاقة بترخيص السيارات وبعض الأعمال الخدمية.

كما قامت الحكومات بالايعاز للمؤسسات العامة كصناديق الادخار والضمان الاجتماعي بتخفيض نسب الاقتطاعات على الأفراد لتقليل العبء المالي على الشركات في تحمل مدفوعات الضمان الاجتماعي عن أفرادها التي تصل لنحو 20 -25% من قيمة رواتب موظفيها السنوية.

كل هذه الإجراءات هدفها توفير السيولة وتقليل العبء المالي على الأفراد والمؤسسات والتقليل ما أمكن من تسريح العمالة.

12.4 قيود على عمليات التصدير

مع اختلال الجانب الوبائي في العالم وانتشار المرض وتعاظم حجم الإصابات والوفيات وضعت دول قيودا عديدة على عمليات تصدير سلع استراتيجية متعلقة بالدواء والغذاء إلى الخارج، وقامت بفرض سيطرتها على عمليات توريد بعض السلع والأدوات المتعلقة بالغذاء والدواء والمستلزمات الطبية.

ساهم الطلب المتزايد على هذه السلع بحدوث نقص حاد في الأدوات والمستلزمات الطبية والأدوية وبعض المواد الغذائية مما اضطر الجهات المختصة بالدول لتقييد تصدير الأدوات الطبية بل ومنعت بيعها إلى أي جهة خارجية وقيدت التعامل بها داخليا من خلال الجهات الحكومية المختصة.

أشرفت حكومات على سلاسل التوريد للأغذية والدواء لتأمين بدائل عن السلاسل التي تعطلت نتيجة غلق المصانع واتخاذ المزيد من تدابير الحجر الصحي في دول العالم.

هذا التقييد أدى إلى تحمل الحكومات كلفا مالية إضافية نظرا لتوفير بعض الأدوات الطبية بسعر الكلف حيث قامت بتخفيض الضرائب الجمركية عليها وقامت كذلك بإعفاء هذه السلع الأساسية والمستلزمات الهامة من الضرائب، بل وقامت بعض الدول بتوزيع معقمات وكمامات وقفازات على

مواطنيها بلا مقابل. ويشير تقرير أممي إلى أن معظم أسواق السلع الغذائية تشهد وفرة في إمدادات المعروض، لكن المخاوف بشأن الأمن الغذائي تزايدت، إذ أعلنت بلدان فرض قيود على التجارة تضمّنت حظر تصدير سلع مُعيّنة وانخرطت في ممارسات الشراء المفرط (البنك الدولي، 2020).

13.4 تقنين الكميات وسياسة تحديد الأسعار

من السياسات المهمة التي لجأت إليها الجهات الرقابية في الدول سياسة تقنين الكميات المبيعة من بعض المواد الغذائية وبعض اللوازم الطبية المتعلقة بالفايروس واضطرت في بعض الأحيان التدخل بشكل مباشر بتوجيه الإنتاج أو المستوردات لتباع بأسواق معينة وبأسعار محددة منعا لتغوّل المنتجين أو المستوردين، خاصة مع انتشار حالات الاحتكار التي حدثت.

وخشية من تسرب بعض السلع الاستراتيجية وكذلك اللوازم الطبية إلى خارج البلاد فقد لجأت أيضا الدول إلى سياسة التقنين في توزيع المعقمات والكمامات على الجهات الطبية، وحددت آليات التزويد للمستهلك من خلال الصيدليات أو منافذ بيع أخرى، وبعدد محدد لكل فرد وبقيود تسجيل رسمية، كما قامت بعض الدول بتسعير الأدوات الطبية والسلع الغذائية وبعض الخدمات أو قامت بوضع سقوف سعرية لها منعا للإضرار بالمستهلك وتحقيقا للصالح العام.

14.4 مركزية علاج الوباء وتعطيل التأمين الصحي الخاص

أمام المد الكبير للإصابات وحالات الوفيات أصدرت الحكومات قرارا بمركزية العلاج من خلال السلطات الصحية في الدولة وجعلت كافة مرافق الدولة الصحية من قطاع عام وخاص تحت سلطة الدولة وإن كان منها يتفاوت في مدى إشراك القطاع الخاص في المجهود الطبي، لكن الشيء الظاهر الواضح أن القطاعات الطبية الخاصة وكذلك شركات التأمين الصحي أصبحت في حل من أمرها في علاج هذا المرض نظرا للإجراءات المشددة التي تتخذها الدول في تأمين المشافي وسياسة العزل التي تحتاج إلى قدرات الدولة الأمنية والتكنولوجية لتسيير أعمالها وكذلك لعدم قدرة كثير من الأفراد على تسديد رسوم العلاج المكلف كما أن طبيعة المرض الذي لا يحتمل غير محاصرته وعلاجه يفرض مركزية العلاج والتحكم بمسارات إدارة المرض.

هذا يعني أن التأمينات الصحية الخاصة أصبحت في حكم المعطلة جبرا وساهم أيضا في ذلك مركزية التعاطي مع خطورة المرض ودقة الإجراءات الصحية بالتعامل مع المرضى.

15.4 تعطيل الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية

تلافيا لتأثر الأسواق بأجواء التشاؤم والسلبية وحالة عدم اليقين التي تعم الأسواق قامت بعض الدول بتعطيل عمل أسواقها المالية خشية الهبوط الحاد بأسعار الأسهم والسندات التي تصيب هذا القطاع في مثل هذه الأحوال، واضطرت بعض الدول لوضع قيود على أعمال الأسواق المالية تنظيما لها ومنعا للانجراف مع الهبوط الحاد الذي أصاب كثيرا من الأسواق المالية.

في السياق ذاته أوقفت كثير من الدول عمل البنوك المصرفية وشركات الصرافة ومكاتب تحويل الأموال الداخلية والخارجية بسبب حظر التجول بداية ثم تلافيا لأي هزات في القطاع المصرفي، وقيدت بعض الدول بعض أعمال القطاع المالي والمصرفي كالسحوبات والتحويلات وصرف العملات تجنبا لسيطرة حالة الفزع على المواطنين خاصة مع سيطرة اللون الأحمر هبوطا على شاشات التداول في الأسواق.

قامت بعض البنوك المركزية بوضع قيود على الشركات المساهمة العامة المدرجة في الأسواق المالية خاصة القطاع البنكي منها فقد قرر البنك المركزي الأوروبي بتأجيل دفع البنوك أرباحها لمساهميها وكذلك فعلت بنوك مركزية في الشرق الأوسط مثل البنك المركزي الأردني ويأتي هذا القرار بهدف تحسين سيولة المؤسسات المالية البنكية وتدعيم القاعدة الرأسماليّة لها، وتعزيز مراكزها المالية وزيادة قوتها عبر زيادة السيولة المتاحة لها لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكذلك لتشجعيها للعب دور إيجابي في تمويل المؤسسات والقطاعات الاقتصاديّة

المختلفة.

16.4 إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي

أدى الانتشار الكبير والمتسارع لفيروس كورونا كوفيد-19 إلى قيام الحكومات بإعادة هيكلة الإنفاق الحكومي، وتوجيهه للإنفاق الاجتماعي و دعم الاقتصاد، وأحدثت الحكومات مناقلات في بنود الميزانية بتأجيل بعض بنودها وإلغاء أخرى وتخفيض النفقات على بعض القطاعات.

هدفت الدول من ذلك إلى تعزيز السيولة في الأسواق ودعم الطلب عبر سلسلة من الإعانات الحكومية كما قامت الدول بتأجيل بعض بنود الميزانية المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية.

وضعت الدول نصب أعينها توجيه الإنفاق الحكومي للقطاعات ذات الأهمية من صحة وغذاء، كما قامت بدعم بعض المراكز البحثية العلمية والمشافي الجامعية لإنتاج أدوية ولقاحات، كما وجهت إنفاقها لتوفير الأدوات الطبية ومستلزماتها عبر دعم العديد من المصانع والجهات المختصة بذلك، كما قامت دول بإنشاء مشافٍ ميدانية سريعة وكذلك أماكن لحجر المصابين ومخالطيهم بهدف الحد من انتشار المرض.

5. مسارات الأزمة ورؤية استشرافية لها

بالتأكيد فإن أزمة مرض فايروس كورونا كوفيد-19 سيكون لها ما بعدها سواء بتأثيرات اقتصادية أو اجتماعية أو انعكاسات على مجريات الحياة بشكل عام، كما أن هذه الأزمة سيكون لها أثرها الداخلي على مستوى الدولة نفسها، أو أثرها الخارجي على مستوى العلاقات الخارجية للدول بعضها ببعض. يرى كتّاب أن الأوبئة لا تفضي دائما الى تغييرات جذرية في السياسة و لا في الاجتماع ولا في الاقتصاد، فالتغييرات الحاسمة تتوقف بالإضافة إلى الاوبئة على اكتشاف تكنولوجي حاسم يستطيع أن يبدل موازين القوى في العالم"(الرداوي، 2020).

فيما يأتي استشراف لمسارات الأزمة في مختلف المناحي الاقتصادية وبعض انعكاساتها الاجتماعية:

1.5 ميل الأفراد للادخار

سيكون الأفراد أكثر ميلا للادخار خاصة بعد أن رأوا أن الوظائف ليست دائمة وأن التدفقات المالية للأسرة قد تتوقف في أي لحظة، ومن المتوقع تغيير المستهلكين لأنماط الاستهلاك خاصة مع استمرارية إغلاق مراكز التسوق وصالات المطاعم واستمرارية التباعد الاجتماعي...فسيميلون إلى ترشيد الاستهلاك.

2.5 اتجاه الدول نحو الاكتفاء الذاتي

ستتجه الدول إلى سياسات الاكتفاء الذاتي خاصة في مجالي الغذاء والصحة سواء بالاهتمام بالكوادر البشرية أو تطوير الصناعات الدوائية والغذائية بشكل يحقق اكتفاء ذاتيا.

تغير نمط الحياة: من المتوقع أن تلقى الأزمة بظلالها على نمط الحياة السائد من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية وأساليب البيع والشراء وطريقة التعاطي مع الحياة اقتصاديا واجتماعيا، وكذلك أسلوب التعاطي مع كافة الفعاليات الثقافية والرياضية.

3.5 تغيير قواعد التحالفات الدولية

فمن المتوقع أن يحدث إعادة تموضع التحالفات الدولية سياسيا فقد كشفت الأزمة عن هشاشة التحالفات القائمة وقد كانت تبدو متينة تجاه بعض القضايا السياسية التي تحقق المصالح الاقتصادية والسياسية لها إلا أن هذا الوباء كشف عن أنانية مفرطة انتهجتها دول في سبيل الحصول على حصتها في السوق الطبي مع تسارع عدد الإصابات والوفيات.

4.5 ضعف الثقة بالمنظمات الدولية

فقد أبرزت الأزمة مسألة الثقة بالمنظمات الدولية ومدى قوتها ودورها الفاعل لتنسيق

الجهود في علاج الأزمات العالمية، فعلى سبيل المثال أصبحت منظمة الصحة الدولية هدفا للانتقاد وقامت دول بتخفيض الدعم المالي عنها الأمر الذي يضعف قدرتها على القيام بأعمالها كما أنه يقلص دورها بالتوفيق بين الأعضاء وتنسيق المواقف الطبية.

5.5 زيادة التنافس والخلاف بين الدول الكبرى

حيث ساهمت الأزمة في اتساع التنافس والخلاف بين الدول الكبرى على الأسواق وعلى تقديم اكتشافات جديدة في ميدان الأسلحة والتكنولوجيا والدواء، فمن المعلوم أن الصراع الاقتصادي بين الدولتين الكبريين أمريكا والصين كان ما قبل أزمة كورونا، وتوسع نطاق الخلافات بعدها حتى وصل إلى التراشق الإعلامي والتهديدات، وبالتأكيد فإن قادم الايام ستبرز مدى الصراع بينهما وأفقه الاقتصادي والعسكري والسياسي.

6.5 تأثيرات اقتصادية ممتدة

لا شك أن التأثيرات الاقتصادية لهذه الجائحة قد تمتد لسنوات قبل الوصول إلى مرحلة التعافي ومن ثم الاستقرار الاقتصادي، وهذا كله يعتمد على مدى قدرة الدول بالاستفادة من الفرص المتاحة وتجنب التهديدات في هذه الأزمة، فكلما استطاعت هذه الدول تجاوز عقبات الوضع الوبائي مع انفتاح اقتصادي مدروس ستقلل من الأضرار وستسارع خطاها نحو التعافي من آثار هذه الجائحة.

7.5 التوجه نحو التكنولوجيا والخدمات الالكترونية

أفرزت الأزمة معطيات جديدة تتعلق بمدى قدرة الدول على التعاطي مع الخدمات الرقمية والارتقاء بمنظومة خدماتها ضمن بوابات الكترونية، فقد بات توجه الدول إلى التكنولوجيا والحياة الرقمية أمرا واقعا وتوجها قسريا لأن نمط الحياة القائم على التباعد الاجتماعي يستوجب الاعتماد على الوسائل الالكترونية الذكية خاصة بعد أن رأى الناس أن التكنولوجيا والخدمات الالكترونية تسهل كثيرا من سبل عيشهم.

8.5 التعليم عن بعد

سيصبح التعليم عن بعد ثقافة مجتمعية وقد تصبح بعض المواد في التعليم المدرسي أو الجامعي عن طريق التعليم عن بعد خاصة مع استهداف الشركات التكنولوجية ومواقع التواصل الاجتماعي وشبكات الاتصالات لتطوير برامج ستصبح أكثر تطورا لبناء منظومة تعليمية الكترونية.

علاقات اجتماعية أكثر تحفظا: سيصبح الناس أكثر تحفظا في بناء شبكات العلاقات الاجتماعية، وربما يتخلص المجتمع من نمطية بعض العادات الاجتماعية في الأفراح والأتراح والمناسبات الاجتماعية، فليس مستغربا أن تختصر كثير من العادات والتقاليد في التجمعات والمناسبات للتقليل ما أمكن من الاحتكاك الاجتماعي خشية أي أوبئة أو مضاعفات مرضية.

9.5 الأمن الصحي

من المتوقع أن توجه الدول كافة إمكاناتها نحو الأمن الصحي بعد أن وجهت جل إمكاناتها في فترات ماضية لتطوير منظومتها الأمنية والعسكرية، وستعمل الدول على تأهيل التصنيع الصحي والدوائي والأدوات الطبية ومستلزماتها لأن الأزمة كشفت عن ثغرات عميقة في الدول المتقدمة في هذا الجانب، وستعمل الدول على تطوير المنظومة الصحية لتكن أكثر تحصينا في ظل أي جائحة أو وباء أو حرب.

10.5 استراتيجية الأمن الغذائي:

سيصبح الأمن الغذائي أمرا استراتيجيا في التخطيط المستقبلي للدول سواء من حيث وجود مخزون كاف لأشهر أو بضع سنوات أو من حيث الإنتاج الغذائي الذي ستمنح له أولوية في الدول ليعوض عن أي نقص مستقبلي.

كما أن الدول ستعمل على تطوير منظومة من سلاسل التزويد الغذائي الآمنة التي لا تنقطع

مع أي وباء أو جائحة.

11.5 شبكات الإعانة الاجتماعية

ستكون من مزايا الدولة الرائدة مدى قوة شبكاتها الاجتماعية وانتشارها وتغطيتها لأفراد المجتمع، وستحرص الدول على تطوير صناديق اجتماعية وادخارية وتأمينات اجتماعية تخفف من وقع الأزمات الوبائية أو الاقتصادية.

وسيشار بالبنان إلى أي منظومة اجتماعية بمدى قدرتها على تقديم إعانات اجتماعية للافراد وتقديم مساعدات للمتعطلين عن العمل وشمولية كافة أفراد المجتمع للتأمينات الصحية.

12.5 تدخل الدولة في الاقتصاد

فقد كشفت الأزمة عن تعزيز الأدوار الحكومية في الاقتصاد فقد تدخلت الحكومات من خلال سياساتها المالية والاقتصادية في الأسواق كما أن أجهزتها الرقابية والأمنية والصحية قد تولت كافة شؤون قطاعاتها خلال الأزمة.

ومن المتوقع أن التغير المحتمل لن يكون متعلقا بإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية بين الدول وآليات تسييرها؛ لكنه أيضا سيدفع نحو دور اقتصادي أكبر للدولة. فقد تضطر الحكومات في بعض الدول، إلى شراء بعض الأصول والشركات الخاصة، سواء بشكل مباشر أو من خلال شركات قابضة تابعة لها، وذلك بسبب تعرض الكثير من الشركات الخاصة للإفلاس، الأمر الذي يهدد استقرار الاقتصاد الكلي، ويدفع نحو تفاقم أزمات البطالة والفقر(صلاح، 2020، صفحة 4).

13.5 تكريس السياسات الأحادية

أدى تفشي فيروس كورونا إلى تعزيز التوجهات الأحادية من جانب الدول، أي اتجاه كل دولة للعمل بشكل منفرد من أجل الحد من تفشي الفيروس، في ظل تراجع فاعلية التكتلات الإقليمية، وهو ما برز على الفور في انقسامات أوروبية شديدة حدت من جهود الاتحاد الأوروبي في وضع إستراتيجية مشتركة من أجل الحد من تداعيات تفشي الفيروس في بعض دول القارة(حسن، 2020، صفحة 4).

14.5 وظائف وأعمال المستقبل

أبرزت الأزمة وظائف وأعمال ربما ستتسيد وستكون ذات أولوية عن غيرها مثل الوظائف المرتبطة بالأمن الالكتروني والمعلوماتي والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي وأجهزة الروبوت وبرامج التجسس وكذلك الوظائف المرتبطة بالخدمات الالكترونية والتطبيقات الذكية وخدمات النقل وبرامج التعليم عن بعد والوظائف الصحية المرتبطة بالأمن الوبائي والمسح الوبائي وتخصصات الأحياء الدقيقة وعلم الجراثيم والفيروسات وغيرها من التخصصات الطبية الدقيقة وعلم الأدوية.

6. الخلاصة

خلصت الدراسة إلى ما يأتي:

لا شك أن تأثيرات الأزمة ستكون لها أبعاد متعددة منها الاقتصادي وومنها الاجتماعي والسياسي وغير ذلك، وقد أخذت الأزمة مسارا طبيا وصحيا بادئ الأمر ثم تطورت مع حالة الإغلاق الكبير إلى أزمة اقتصادية وامتدت لتصبح حالة سياسة واجتماعية.

لا زالت الأزمة تعكس آثارها على الجوانب الاقتصادية حيث أثرت على وضع الأسواق من نقص في السيولة وتراجع الطلب العام ما عدا على السلع الأساسية من مواد غذائية وغيرها، كما تراجع الطلب على النفط والمحروقات عالميا مما انعكس على أسعارها.

عطفا على ما تقدم فإن الرفاهية ستتراجع بمستويات متباينة وأن العولمة بشكلها السابق

ربما ستصبح من الماضي حيث ستشق الدول لها مسارات جديدة تنكفؤ على ذاتها بتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الطبية والغذائية والإستراتيجية، مما يتيح لرؤية عولمة متحفظة بأشكال مستحدثة، كما أن النهج الاقتصادي الحر سيكون على المحك حيث سترسم الدول مسارات تدخل اقتصادي يتناسب مع عمق المرحلة وصعوبتها، وقد يمتد هذا التدخل على شكل قوانين وأنظمة تسهل للدول التدخل كلما استدعت الضرورة.

أما بخصوص الأزمة الاقتصادية فإن طول تأثيرها يعتمد على أمد انتشار الفيروس ومدى القدرة على السيطرة عليه وبائيا بسياسة التباعد الاجتماعي أو اللقاحات أو العلاجات ومدى قدرة المجتمعات على الانفتاح المشروط بظروف صحية والتخفف ما أمكن من سياسة إغلاق القطاعات الاقتصادية والعمل على دفع النشاط الاقتصادي إلى مستويات ما قبل كورونا.

المراجع

أوكاموتو، جيفري. (2020). تقرير لصندوق النقد الدولي، خط السيولة قصيرة الأجل..أداة الصندوق الجديدة للمساعدة وقت الأزمة. انظر الرباط: تم الاسترجاع: 23-5-2020 https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/22/blog-the-short-term-liquidity-line-a-new-imf-tool-to-help-in-the-crisi

بلال، محمد معصوم. (2020). هل التمويل الإسلامي أكثر ثباتا من النماذج التقليدية؟، مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي، الناشر: سبر تصميم الأعمال، النشرة العاشرة، ابريل.

بلوافي، أحمد مهدي. (2020). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد (COVID-19)- وجهة نظر إسلامية، ورقة بحثية قدمت في 8-4-2020 ، حوار الأربعاء، معهد الاقتصاد الإسلامي – جامعة الملك عبدالعزيز، السعودية.

حسن، أحمد عبدالعليم. (2020). اتجاهات تغير أدوار الدول القومية في مرحلة ما بعد كورونا، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات، العدد 6، 2020.

الردّاوي، تيسير. (2020). محاضرة "أثر الأوبئة في الاقتصاد - دراسة مقارنة"، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، تم الاسترجاع : 23-5-2020 .

صلاح، علي. (2020). ملامح جديدة للاقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا، دراسة صادرة عن المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، الإمارات، العدد 4، إبريل 2020.

غورغييفا، كريستالينا. (2020). تقرير لمديرة صندوق النقد الدولي بعنوان: أزمة عالمية منقطعة النظير تستدعي استجابة عالمية منقطعة النظير، ابريل- 2020. تم الاسترجاع: 23-5-2020 من: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/20/blog-md-a-global-crisis-like-no-other-needs-a-global-response-like-no-other

الإحصائيات اليومية للحالات المسجلة للإصابات والوفيات التي يتابعها، The Center for Systems Science and Engineering (CSSE) at Johns Hopkins University (JHU)، تم الاسترجاع: 23-5-2020 من: https://coronavirus.jhu.edu/map.html

تقرير منظمة الصحة العالمية. (2020)، تم الاسترجاع: 30-05-2020 من: https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

أوكاموتو، جيفري. (2020). نيسان، تقرير لصندوق النقد الدولي، خط السيولة قصيرة الأجل .. أداة الصندوق الجديدة للمساعدة وقت الأزمة. تم الاسترجاع: 23-5-2020 من: https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/22/blog-the-short-

term-liquidity-line-a-new-imf-tool-to-help-in-the-crisis
دراسة آثار هبوط أسعار النفط على كبرى الدول النفطية. (2020). إعداد وحدة الرصد والتحليل، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، تقدير موقف.
فاو. (2020). تقرير ملخص سياسة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بعنوان: الركود الاقتصادي العالمي بسبب كوفيد-19، يجب أن يكون تجنب الجوع في قلب الحافز الاقتصادي، (2020). تم الاسترجاع: 23-5-2020 من:
http://www.fao.org/news/story/ar/item/1273517/icode/
منظمة العمل الدولية. (2020). منظمة العمل الدولية تقول إن قرابة 25 مليون وظيفة في العالم معرضة للضياع نتيجة تفشي فيروس كورونا. تم الاسترداد من منظمة العمل الدولية:
https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_738781/lang--ar/index.htm
الايكاو. (2020). تراجع في عدد المسافرين الجويين الدوليين لهذا العام يصل إلى 1.5 مليار وفق تقديرات الإيكاو الأخيرة . تم الاسترداد من منظمة الطيران المدني الدولي (الايكاو)، مسترجع من:https://www.icao.int/Newsroom/Pages/AR/Billion-fewer-international-air-travellers-this-year-according-to-latest-ICAO-forecast.aspx
منظمة السياحة العالمية. (2020). تقييم أثر تفشي فيروس كوفيد - 19 على السياحة الدولية، مسترجع من:https://www.unwto.org/ar/impact-assessment-of-the-covid-19-outbreak-on-international-tourism
البنك الدولي. (2020). صدمة منقطعة النظير: جائحة فيروس كورونا تزلزل أسواق السلع الأولية. مسترجع من:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2020/04/23/coronavirus-shakes-commodity-markets
رويترز. (2020). في مواجهة كورونا: فورد وجنرال إليكتريك تنتجان 50 ألف جهاز تنفس صناعي في 100 يوم. مسترجع من:https://ara.reuters.com/article/internetNews/idARAKBN21H3GH
Investing.com. (2020). "الذهب" صوب 1,800 دولار للأوقية. مسترجع من:https://sa.investing.com/news/commodities-news/article-2026596
WTO. (2020). Export Controls and Export Bans over the Course of the Covid-19 Pandemic. Retrieved from: https://www.wto.org/english/tratop_e/covid19_e/bdi_covid19_e.pdf

The Great Lockdown Crisis :The Economic Effects of Coranavirus (Covid-19)

Ahmad Fayez Hersh [1♦]

Received: 24-05-2020 Accepted: 09-06-2020 Puplished: 10-06-2020

Abstract:

The study aimed to explain the most important economic effects of the greet lockdown crisis due to Coronavirus Covid 19, as well as showed health and administrative strategies that countries followed to deal with Coronavirus Covid 19, and the study sought to know the economic policies adopted by countries to deal with the economic crisis.

The researcher followed the inductive approach in terms of accessing the largest possible number of international reports, statistics and data on a number of economic indicators after the start of the effect of the great lockdown due to the spread of the virus. The deductive and analytical method was used to identify the economic impact created by the Corona crisis as well as devising economic paths after Coronavirus.

The study attempted to present the economic tracks of the crisis and anticipate the fate of the economic and social crisis after the Corona crisis.

Keywords: Economic Crisis, Economic Policy, Great Lockdown, Coranavirus, Covid-19.
JEL Classification: G01, N3.

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the Creative Commons License.
Management & Economics Research Journal is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0).

[1♦]**Corresponding author:** Social Sciences University of Ankara, (Turkey), [✉afayh0011@yahoo.com].